تحليل

السلام والأمن

مشاركة المانحين: الماضي، الحاضر، والمستقبل

وجهات نظر فلسطينية حول إعادة إعمار قطاع غزة

نور عرفة

أيار 2025

إن الحرب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ قد تسببت في دمار إنساني واقتصادي واجتماعي شديد. ويجب أن تعالج جهود إعادة الإعمار إخفاقات الماضي والتحديات غير المسبوقة الحالية.

جهود إعادة الإعمار السابقة كانت تُدار من الأعلى إلى الأسفل وتجاهلت الحصار والاحتلال الإسرائيلي. تم استبعاد تجربة سكان غزة ودورهم في عملية إعادة الاعمار، كما سمحت آلية إعادة إعمار قطاع غزة السابقة لسيطرة إسرائيلية محكمة، وتشريع الحصار على قطاع غزة. بالإضافة إلى أن الفجوات الكبيرة في التمويل أعاقت عملية إعادة الإعمار السابقة.

يجب أن تتعامل إعادة الإعمار في ظل الحرب المستمرة مع تحديات غير مسبوقة. ينبغي أن تتضمن الاستراتيجية نهجًا متعدد الأبعاد يعالج الاحتياجات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مع ضمان المشاركة المحلية والشمولية، ومواءمة التخطيط على المستويين الجزئي والكلي، وتعزيز الأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

مشاركة المانحين: الماضي، الحاضر، والمستقبل

وجهات نظر فلسطينية حول إعادة إعمار قطاع غزة

الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر 2023 ألقت بظلالها على المنطقة، مخلفة دمارًا غير مسبوق. الخسائر البشرية والاقتصادية والاجتماعية كانت فادحة، وستظل تؤثر سلبًا على الأجيال القادمة. وبينما يواصل المجتمع الدولي التعامل مع التحديات المترتبة على إعادة بناء غزة، فإنه من الضروري تقييم جهود إعادة البناء السابقة بشكل نقدي، مع التركيز على معالجة التحديات الحالية لوضع استراتيجية جديدة وفعّالة.

لقد تميزت جهود إعادة البناء السابقة بعدم الاستجابة الكافية للأبعاد السياسية للأزمة، بما في ذلك الحصار والاحتلال الإسرائيلي. فآلية إعادة البناء سمحت لإسرائيل بالتحكم في عمليات البناء، مما ساهم في تشريع الحصار. علاوة على ذلك، فقد أسهم النهج من "الأعلى إلى الأسفل" في استبعاد المجتمع المدني في غزة وعدم تمكينهم من المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات التي تخصهم في إعادة الاعمار. بالإضافة إلى ذلك، استمر وجود فجوة كبيرة في التمويل، بسبب إرهاق المانحين والصراعات السياسية الإقليمية.

إعادة البناء ستكون بلا شك عملية معقدة وليس من السهل توقع مستقبلها. لذلك، يجب أن تستند الاستراتيجية الجديدة في عملية إعادة الاعمار إلى الدروس المستفادة من الماضي، وأن تضم أربعة عناصر أساسية: النظر إلى إعادة البناء كعملية متعددة الأبعاد تشمل الجوانب الفيزيائية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، مع ضمان المشاركة الفاعلة للجانب المحلي وتوفير مساهمة حقيقية للمجتمع المدني، ودمج التخطيط الجزئي مع استراتيجيات شاملة على المستوى الكلي، وتعزيز الأمن الغذائي والزراعة المستدامة كجزء من خطة الإنعاش طويلة الأمد.

للمزيد من المعلومات:
https://palestine.fes.de/topics/palestinian-perspectives-on-the-reconstruction-of-gaza

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

السلام والأمن

مشاركة المانحين: الماضي، الحاضر، والمستقبل

وجهات نظر فلسطينية حول إعادة إعمار قطاع غزة

بالتعاون مع
Stiftung Wissenschaft und Politik
German Institute for
International and Security Affairs

محتوى

1	المقدمة	2
2	تقييم نقدي لمشاركة المانحين في جهود إعادة الإعمار السابقة في غزة	3
3	أزمة غير مسبوقة: تحديات إعادة الإعمار في غزة	5
4	الاتجاهات المستقبلية	7
5	الخاتمة	9

1
المقدمة

تسببت الحرب الإسرائيلية المستمرة على قطاع غزة، منذ السابع من أكتوبر 2023، في دمار غير مسبوق على الأصعدة البشرية والاقتصادية والاجتماعية. هذا النزاع لن يقتصر تأثيره على الحاضر فحسب، بل سيمتد لسنوات طويلة، ويؤثر في الأجيال القادمة عبر تدمير المؤسسات الصحية، والبنية التحتية التعليمية، والأراضي الزراعية، والأسواق، فضلاً عن الخسائر الكبيرة في فرص العمل والصدمة النفسية والاجتماعية التي سيتحملها المجتمع. وبينما يتعامل المجتمع الدولي مع التحديات المتعلقة بإعادة إعمار غزة، من المهم أن تقييم الجهود السابقة بشكل نقدي، ومواجهة التحديات الراهنة، والعمل على ابتكار أساليب جديدة للمرحلة المقبلة.

لقد شابت جهود إعادة الإعمار السابقة العديد من العيوب المنهجية، إذ كانت تعتمد بشكل أساسي على نهج غير سياسي ومنهجية من أعلى إلى أسفل، بالإضافة إلى إنشاء آليات غير فعالة عززت من هيمنة إسرائيل على عملية الاعمار. تشكل هذه الإخفاقات، إلى جانب الحجم الهائل للدمار المستمر، وغياب الهياكل الحوكمية الفعالة، وحالة عدم اليقين المتعلقة بموعد انتهاء الحرب أو حتى إمكانية انتهاءها، تحديات ضخمة أمام أي جهود لإعادة الإعمار الفعّالة في المستقبل. ومع ذلك، ورغم التعقيدات العديدة، تظل الحاجة ماسة إلى وضع استراتيجية جديدة وأكثر فعالية لإعادة بناء غزة. يجب أن تعيد هذه الاستراتيجية تصور عملية الإعمار كعملية شاملة متعددة الأبعاد، تشمل الجوانب المادية، السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية. ويجب أن تكون الأولوية للملكية المحلية، مع دمج استراتيجيات على مستويات جزئية وكُلية، والتركيز على إعادة بناء الأنظمة الحيوية مثل الإنتاج الغذائي، من أجل مساعدة غزة على التعافي والنهوض مجددًا.

2

تقييم نقدي لمشاركة المانحين في جهود إعادة الإعمار السابقة في غزة

تعد الحرب الحالية السادسة منذ فرض الحصار البري والجوي والبحري على قطاع غزة في عام 2006. بعد كل حرب عمل المجتمع الدولي بتقييم حجم الدمار وفحص الاحتياجات لتوجيه جهود إعادة الإعمار بناءً على ما تم تدميره خلال تلك الحرب. إلا أن الخطط التي تم اعتمادها لم تحقق النجاح المطلوب، حيث فشلت بشكل مستمر في تلبية احتياجات السكان وإعادة بناء قطاع غزة، مما أدى إلى تراكم متزايد للاحتياجات غير المعالجة بعد كل حرب متعاقبة. تعود عدم فعالية جهود إعادة الإعمار السابقة إلى أربعة عوامل رئيسية وأساسية: أولاً، تبني نهج غير سياسي في عملية الإعمار، ما أدى إلى تجاهل الأبعاد السياسية الضرورية في التصدي للتحديات. ثانياً، اعتماد نموذج من أعلى إلى أسفل في تنفيذ إعادة الإعمار، والذي لا يتناسب مع احتياجات الواقع المحلي. ثالثاً، عدم الوفاء بالوعود والتزامات المادية التي قدمها المجتمع الدولي، مما أدى إلى غياب الثقة في قدرة هذه الجهود على تحقيق نتائج ملموسة.

النهج اللا سياسي في إعادة الإعمار

إن النهج السائد لإعادة الإعمار من قبل الدول المانحة والمؤسسات الدولية غالبًا ما يكون غير سياسي، ويركز على الجوانب التقنية واحتياجات البناء المادي، دون تضمين إطار سياسي شامل. هذا المنظور الضيق قد حصر عملية إعادة الإعمار في نطاق إنساني وتقني فقط، متجاهلاً الأبعاد السياسية الحيوية التي تستدعي النقاش، مثل الحصار المستمر الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة والسياق الأوسع للاحتلال.

وقد أوضحت جولات إعادة الإعمار السابقة أن إعادة الإعمار بشكل فعّال لا يمكن أن تتحقق في ظل قيود الحصار والاحتلال. وقد عزز الفشل في ربط جهود إعادة الإعمار في موضوع انهاء الحصار والاحتلال الإسرائيلي من الحالة القمعية التي تحملها 2,3 مليون غزي على مدى السبع عشرة السنة الماضية. وأدى ذلك إلى جهود غير فعّالة في إعادة الإعمار والتي قدمت في الأساس حلولًا سطحية لمشاكل سياسية عميقة الجذور، مما حال دون تحقيق أي إمكانية لإعادة إعمار مستدامة. في الوقت نفسه، أدى غياب العملية السياسية إلى حجز غزة في دورة مفرغة من الحرب، والهدنة، وجهود إعادة الإعمار الفاشلة.

آلية إعادة إعمار غير فعّالة ومعيبة

العامل الثاني الذي أسهم في فشل جهود إعادة الإعمار السابقة يتعلق بالإطار الذي حدد تلك المبادرات، وبشكل خاص آلية إعادة إعمار غزة التي تم صياغتها كاتفاق سياسي ثلاثي بين السلطة الفلسطينية، الحكومة الإسرائيلية، والأمم المتحدة بعد حرب 2014. كان الهدف من آلية إعادة الإعمار تسريع عملية بناء قطاع غزة عبر تسهيل استيراد البضائع، في حين كانت تُعتبر ظاهريًا خطوة تمهيدية نحو رفع الحصار وتحقيق السلام. وقد تضمنت هذه الآلية أن تقوم الأمم المتحدة بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية لمتابعة وتسجيل طلبات المباني المدمرة، للسماح بإعادة بنائها، على أن تقوم إسرائيل بمراجعة هذه البيانات وتحديد المباني المسموح بإعادة بنائها، وتحديد المواد المسموح بدخولها.

إلا أن هذه الآلية ثبت أنها معيبة وغير فعّالة، بل إنها أدّت إلى تعزيز السيطرة الإسرائيلية على السماح أو منع دخول مواد البناء، مما ساهم في تطبيع الحصار واستمراره. بدلاً من تسريع عملية إعادة الإعمار، تسببت آلية إعادة الإعمار في إعاقة البناء، حيث فرضت إسرائيل قيودًا مشددة على استيراد مواد البناء إلى قطاع غزة (CHS 2021). وقد قدمت هذه الآلية عملية بيروقراطية معقدة وغير فعّالة، مما أبطأ بشكل كبير وتيرة إعادة الإعمار (جولد 2021). كما أشارت مؤسسة "أوكسفام" في تقريرها لعام 2015 إلى أن إعادة بناء المدارس والمستشفيات والمساكن في القطاع قد يستغرق قرنًا من الزمن إذا لم يتم رفع الحصار الإسرائيلي عن غزة وإزالة القيود المفروضة على استيراد مواد البناء (أوكسفام 2015). وبالفعل، بعد ثلاث سنوات من حرب 2014، لم يتم إعادة بناء 43% من المنازل المدمرة أو المتضررة بشكل كبير (أونسكو 2017).

حتى مع بعض الإصلاحات التي أُدخلت على آلية إعادة الإعمار في عام 2019 لتحسين فعاليتها، ظلت الأداة الرئيسية التي تستخدمها إسرائيل للسيطرة على إعادة الإعمار في قطاع غزة (أوتشا 2019). علاوة على ذلك، لم تقتصر آلية إعادة الإعمار على تعزيز الهياكل القائمة للسيطرة الإسرائيلية فحسب، بل ساعدت أيضًا على تأمين ترتيب اقتصادي مربح للشركات الإسرائيلية.

فقد استغلت إسرائيل سيطرتها على المواد الإنشائية الواردة إلى قطاع غزة لضمان أن تأتي معظم هذه المواد من شركات إسرائيلية، مما يساهم في تعزيز الاقتصاد الإسرائيلي. على سبيل المثال، حققت شركة "نيشر"، وهي شركة إسمنتية إسرائيلية تتمتع باحتكار في الأسواق الفلسطينية والإسرائيلية، أرباحًا كبيرة من خلال استغلال عملية إعادة الإعمار (من يكسب 2016).

نموذج إعادة إعمار من الأعلى إلى الأسفل

وبالنسبة للعامل الثالث وراء فشل جهود عملية إعادة الإعمار هي أن النهج المتبع هو نهج خارجي مفروض من الأعلى إلى الأسفل والذي تجاهل إلى حد كبير مدخلات السكان المتأثرين في قطاع غزة. ومن الأمثلة الرئيسية التي تثبت ما تم الإشارة اليه انه بعد حرب 2014 لم يتم اشراك مؤسسات المجتمع المدني والأجسام الحكومية المحلية في القطاع في الحوارات الواسعة المتعلقة بآلية واستراتيجيات إعادة الإعمار. إن استبعاد المجتمع المحلي التمثيلي في غزة كان إشكاليًا لثلاثة أسباب رئيسية: أولا، حرم السكان الغزيين من أي إحساس بالملكية على عملية إعادة الإعمار. ثانيا، أنكر على الغزيين حقهم في ابداء رأيهم وتقرير مصيرهم من خلال منعهم من المشاركة في تشكيل مستقبلهم؛ وأخيرا، فشل في الاستفادة من المعرفة المحلية القيمة التي اكتسبها شعب غزة نتيجة معايشتهم لعدة جولات من الدمار وإعادة البناء.

العامل الثالث الذي ساهم في فشل جهود إعادة الإعمار هو

الجدول 1

حالة صرف التبرعات للوعود الخاصة بإعادة إعمار غزة (يوليو 2017)

	الوعود المقدمة في مؤتمر القاهرة (بالمليون دولار أمريكي)	الأموال التي تم صرفها لغزة حتى يوليو 2017 (بالمليون دولار أمريكي)	النسبة المئوية للوعود غير المنفذة
قطر	1,000	216.06	78.4%
المملكة العربية السعودية	500	107.8	78.4%
الإمارات العربية المتحدة	200	59.08	70.5%
الكويت	200	62.63	68.7%
البحرين	6.5	5.15	20.7%
إجمالي دول مجلس التعاون الخليجي	1,906.5	450.72	76.4%
الإجمالي العالمي	3,500	1,851	47.0%

المصدر: البنك الدولي، تقرير المتابعة الاقتصادية إلى اللجنة التنسيقية المخصصة، 18 سبتمبر 2017 (البنك الدولي 2017).

اتباع نهج خارجي مفروض من "الأعلى إلى الأسفل"، والذي تجاهل إلى حد كبير مشاركة السكان المتأثرين أنفسهم في قطاع غزة. ومن أبرز الأمثلة على ذلك هو أنه بعد حرب 2014، لم يتم إشراك مؤسسات المجتمع المدني والأجسام الحكومية المحلية في قطاع غزة في الحوارات الموسعة المتعلقة بآلية واستراتيجيات إعادة الإعمار. إن استبعاد المجتمع المحلي في غزة كان له آثار سلبية كبيرة لعدة أسباب رئيسية: أولًا، حرم هذا الاستبعاد السكان الغزيين من أي شعور بالملكية على عملية إعادة إعمار بيوتهم، مما أضعف من التزامهم ومشاركتهم في العملية. ثانيًا، أنكر على الغزيين حقهم في التعبير عن آرائهم وتقرير مصيرهم، حيث يعتبر ذلك انه تم منعهم من المشاركة في تشكيل مستقبلهم. وأخيرًا، فشل هذا النهج في الاستفادة من المعرفة المحلية القيمة التي اكتسبها شعب غزة نتيجة معايشتهم المتكررة للدمار وإعادة البناء، وهي معرفة يمكن أن تساهم بشكل كبير في تحسين فعالية الاستجابة لمتطلبات إعادة الإعمار وضمان استدامتها.

التزامات تمويل المانحين غير المتحققة

أُعيقت جهود إعادة الإعمار في قطاع غزة بسبب الفجوة الكبيرة بين التعهدات التي قدمها المانحون والمبالغ التي تم صرفها فعليًا. على سبيل المثال، بعد حرب 2014 في غزة، التزم المانحون بتقديم 5.4 مليار دولار أمريكي للأراضي الفلسطينية المحتلة (نظام الأمم المتحدة للمعلومات بشأن قضية فلسطين 2016)، منها 3.5 مليار دولار مخصصة لقطاع غزة. ومع ذلك، تم صرف 53% فقط من المبلغ الموعود بعد ثلاث سنوات من الحرب، أي في عام 2017 (البنك الدولي 2017). كما لم يلتزم حوالي 40% من المشاركين في مؤتمر القاهرة (ما يعادل 21 من أصل 53 دولة) بتنفيذ وعودهم، مما يعني أن 18% فقط من احتياجات إعادة الإعمار تم تلبيتها في عام 2017 (البنك الدولي 2017).

وقد جاء 88% من الالتزامات غير المتحققة من دول الخليج (قطر، السعودية، الكويت، الإمارات، والبحرين)، حيث لم تلتزم هذه الدول بـ 76.4% من تعهداتها حتى عام 2017، كما هو موضح في الجدول 1 (البنك الدولي 2017). لذلك، عندما اندلعت حرب 2021، كانت الجهود لا تزال مستمرة لتأمين الأموال اللازمة لإصلاح الأضرار الناجمة عن حرب 2014 (الحلاق 2021).

وتعود أسباب النقص في تعهدات تمويل المانحين إلى عدة عوامل. أولًا، أصبحت الدول المانحة مترددة في تخصيص أموال إضافية لإعادة الإعمار بسبب الإرهاق الناتج عن تكرار الحروب والشعور باليأس بعد رؤية الاستثمارات السابقة في غزة تُدمّر. ثانيًا، كانت الدول العربية مثل السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر، التي تعارض حركة حماس بسبب علاقاتها مع جماعة الإخوان المسلمين، تعتقد أن تأخير المساعدات وإعادة الإعمار قد يساهم في إضعاف حماس وزيادة المعارضة لها، وربما يساعد في استعادة النظام السياسي الذي كان قائمًا قبل سيطرة حماس على قطاع غزة في 2007. وفي الوقت ذاته، قدمت قطر، التي تحافظ على علاقات وثيقة مع حماس، أكبر مبلغ من المساعدات لإعادة إعمار غزة بين دول مجلس التعاون الخليجي، حيث بلغ إجمالي المساعدات 216.06 مليون دولار أمريكي بحلول يوليو 2017، رغم أن هذا المبلغ كان بعيدًا عن المبلغ الذي تعهدت به قطر، وهو مليار دولار أمريكي (البنك الدولي 2017).

3
أزمة غير مسبوقة: تحديات إعادة الإعمار في قطاع غزة

بينما الحاجة الماسة لاستراتيجية إعادة إعمار جديدة وفعّالة لقطاع غزة أصبحت واضحة، فإنه من المهم أيضًا معالجة أربعة تحديات فريدة من نوعها تؤثر حاليًا على جهود إعادة الإعمار.

الحجم الهائل للدمار

الحرب المستمرة على قطاع غزة تُعدّ غير مسبوقة من حيث حجم الدمار والخسائر في صفوف المدنيين. فقد بلغ عدد الضحايا أكثر من 47,354فلسطينيًا، وهو ضعف عدد ضحايا نكبة 1948 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2025)، ودُفن عشرات الآلاف تحت الأنقاض، وفُقد أكثر من 20,000 طفل (أنقذوا الأطفال 2024) حتى أوائل نوفمبر 2024. تشير هذه الأرقام، التي من المحتمل أن تكون تقديرات منخفضة للغاية مقارنة مع الواقع، إلى أن حوالي 7 في المئة من سكان غزة قد قتلوا أو أصيبوا أو مفقودون، دون حساب الوفيات الناتجة عن الجوع والأمراض (خطيب، مككي، يوسف 2024).

لم يشهد العالم دمارًا بحجم الدمار في قطاع غزة منذ الحرب العالمية الثانية، وهذه ليست مبالغة. فقد أسقطت إسرائيل ما يعادل قنبلتين نوويتين على غزة بحلول أوائل نوفمبر 2023 (مرصد الأورومتوسطي 2023). خلال أول 200 يوم من الحرب، أسقط سلاح الجو الإسرائيلي أكثر من 70,000 طن من المتفجرات على القطاع، متجاوزًا بذلك كمية القنابل التي أُسقطت على لندن ودريسدن وهامبورغ مجتمعة خلال الحرب العالمية الثانية (مرصد الأورومتوسطي 2024). وقد قدّرت الأمم المتحدة أن إزالة الركام وحدها قد يستغرق ما يصل إلى 20 عامًا، بتكلفة 909 مليون دولار أمريكي.

لقد خلق حجم الدمار في غزة أزمة متعددة الأوجه ذات تبعات بعيدة المدى، حيث تم تدمير البنية التحتية لقطاع غزة بشكل منهجي، في إطار خطة إسرائيلية واضحة تهدف إلى جعل قطاع غزة غير صالح للعيش. يشمل الدمار تدمير أكثر من 136 مدرسة وجامعة بشكل كامل، بالإضافة إلى تضرر 355 مدرسة وجامعة بشكل جزئي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2025) ؛ كما تم تدمير 92%من الوحدات السكنية (436,000 وحدة سكنية)، وتضررت 276,000 وحدة أخرى جزئيًا؛ إلى جانب تدمير مئات الآبار المائية. كما تعرضت البنية التحتية للمنظومة الصحية لدمار كبير، حيث تم استهداف المستشفيات والمراكز الصحية، ما جعل 50% من المستشفيات تعمل جزئيا حاليا (أوتشا 2025).

أدى هذا الدمار الواسع إلى حالة طوارئ صحية عامة، وانهيار أنظمة إدارة النفايات والصرف الصحي، إلى جانب نقص المياه النظيفة ووسائل النظافة الشخصية. هذه العوامل أسهمت في تفشي وباء شلل الأطفال الذي تم الإعلان عنه بتاريخ 29 يوليو 2024، بالإضافة إلى آلاف الحالات من التهاب الكبد الوبائي (الجزيرة 2024). في الوقت نفسه، تسبّب تدمير الأراضي الزراعية والقيود الإسرائيلية المفروضة على إيصال المساعدات في أزمة غذائية خانقة، مما دفع قطاع غزة إلى حافة المجاعة (فايننشال تايمز 2024؛ لويس 2024).

ومن الضروري الإشارة هنا، إلى أن تداعيات الحرب طويلة الأمد لها خطورة إضافية غير منظورة. فقد توقّع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) أن الحرب قد تمحو سبعة عقود من التقدم، مما قد يعيد مؤشرات الصحة والتعليم والاقتصاد في غزة إلى مستويات عام 1955 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2024). إضافة إلى ذلك، فإن الصدمة النفسية الناتجة عن الحرب ستترك آثارًا طويلة المدى على الصحة النفسية، والتنمية البشرية للسكان في قطاع غزة.

من المتوقع أن يكون طريق إعادة الإعمار شاقًا للغاية. فقد قدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) أن تكاليف إعادة الإعمار قد تصل إلى 50 مليار دولار أمريكي، وأن إعادة بناء المنازل في غزة قد تستغرق حتى عام 2040 في أكثر السيناريوهات تفاؤلًا. هذا يبرز التحديات الهائلة التي يواجهها قطاع غزة ليس فقط في إعادة بناء بنيته التحتية المادية، ولكن أيضًا في بناء نسيجه الاجتماعي والاقتصادي في أعقاب هذا الدمار غير المسبوق (الجزيرة 2024).

ماذا لو لم تتوقف أوزار الحرب؟

من أهم التحديات التي تواجه جهود إعادة الإعمار أيضًا هي طبيعة الحرب الحالية. تفترض نماذج إعادة الإعمار التقليدية أن هناك نهاية واضحة للأعمال العدائية قبل أن يبدأ العمل في إعادة البناء، لكن ما يحدث في قطاع غزة هو سيناريو معقد للغاية. وهنا يطرح السؤال نفسه: ماذا لو لم تتوقف الحرب بشكل نهائي، بل استمرت في الانتقال بين مراحل من العنف عالي الكثافة وأخرى منخفضة الكثافة؟ وبالتالي، يجب أن يؤخذ هذا الاحتمال في الاعتبار، مما يفرض إعادة التفكير في توقيت بدء جهود إعادة الإعمار. هل يمكن انتظار نهاية حتمية للحرب قبل بدء في عملية إعادة الاعمار؟ إذا كانت الإجابة "لا"، فكيف يمكن معالجة الاحتياجات العاجلة وإجراء عمليات إعادة الإعمار في ظل استمرار الأعمال العدائية؟

هذا السيناريو يثير أسئلة حاسمة بشأن طبيعة عمليات إعادة الإعمار في منطقة تشهد حربًا مستمرة. ما هي المخاطر المترتبة على إطلاق جهود إعادة الإعمار إذا بدأت في فترات الهدوء النسبي؟ ما هي الاستراتيجيات التي يجب تبنيها لحماية هذه العملية في ظروف غير مستقرة؟ والسؤال الأهم هنا: هل هناك استعداد لدى المانحين الدوليين لدعم جهود إعادة الإعمار في قطاع غزة، اذا اصبحت منطقة حرب مستمرة؟ إن الإجابة على هذه الأسئلة ضرورية لتطوير نهج فعال لإعادة الإعمار في قطاع غزة، حتى وإن تطلب ذلك تحولًا جذريًا في النموذج الفكري حول عمليات البناء في فترات ما بعد الحرب. هذا قد يستدعي تطوير نماذج جديدة في الإغاثة الإنسانية والتنمية في آن واحد، بحيث تتمكن هذه النماذج من أداء وظائفها بفعالية في سياق عدم الاستقرار المستمر.

ضمن أي إطار مؤسسي ستتم عملية إعادة الإعمار؟

من ضمن التحديات التي تواجه عملية إعادة الإعمار في قطاع

غـزة أيضًـا هـي الشـكوك المحيطـة بهيـاكل الحكـم بعـد الحـرب. إعـادة الإعمـار الفعّالـة تتطلـب إطـارًا سياسـيًا ومؤسسـيًا واضحًـا، مـع آليـات حوكمـة محـددة. وهـذا يثيـر عـدة أسـئلة مهمـة: فـي أي إطـار مؤسسـي وسياسـي سـتتم عمليـة إعـادة الإعمـار؟ كيـف سـيكون شـكل الحكـم فـي قطـاع غـزة فـي المسـتقبل؟ رغـم تقديـم مقترحـات مختلفـة لحكـم القطـاع بمعـزل عـن باقـي الأراضـي الفلسـطينية المحتلـة، مثـل نشـر قـوى إقليميـة، أو قـوة متعـددة الجنسـيات، أو العائلات المحلية، أو السياسـيين الفلسـطينيين من دول الجوار، أو السـلطة الفلسـطينية، إلا أن المشـهد المؤسسـي المسـتقبلي فـي القطـاع لا يـزال غيـر واضـح بشـكل كامـل. يـؤدي هـذا الغمـوض إلـى قلـق أكبـر:
ماذا لو كان قطاع غزة يفتقر تمامًا إلى حوكمة فعّالة؟
كيف سيؤثر ذلك على عملية إعادة الإعمار؟

إن غيـاب الوضـوح فـي هـذا المجـال قـد يعقـد جهـود إعـادة الإعمـار بشـكل كبيـر، ممـا يهـدد بالثقـة بفعاليـة إعـادة الاعمـار والقـدرة علـى إمكانيـة تلبيـة الاحتياجـات العاجلـة للمواطنيـن.

من سيقوم بدفع تكاليف إعادة الإعمار؟

كمـا ذكرنـا سـابقًا، قـدر برنامـج الأمـم المتحـدة الإنمائـي أن عمليـة إعـادة إعمـار قطـاع غـزة سـوف تكلـف علـى الأقـل 50 مليـار دولار. وهـذا يثيـر سـؤالًا مهمًـا: مـن سـوف يسـاهم بتمويـل هـذا المشـروع الضخـم؟ مـن حيـث المبـدأ، يجـب تحميـل إسـرائيل والولايـات المتحـدة، المتواطئـة فـي هـذه الحـرب، المسـؤولية ودفـع تعويضـات عـن دمـار قطـاع غـزة. ومـع ذلـك، مـن الناحيـة الواقعيـة، مـن المتوقـع أن تتحمـل دول أخـرى، وخاصـة دول مجلـس التعـاون الخليجـي، العـبء المالـي. لكـن المشـكلة التـي ظهـرت فـي جهـود إعـادة الإعمـار السـابقة، مثـلًا بعـد حـرب 2014، هـي أن دول مجلـس التعـاون الخليجـي لـم تـفِ بتعهداتهـا، وذلـك بسـبب ان دول المجتمـع الدولـي كافـة أصبحـت أكثـر تشـككًا بفعاليـة تمويـل إعـادة الاعمـار، خاصـة وان برامـج الاعمـار السـابقة قـد تـم تدميرهـا بسـبب الحـروب الإسـرائيلية المتكـررة علـى قطـاع غـزة. هـذه النظـرة أصبحـت راسـخة لـدى العديـد مـن دول المجتمـع الدولـي، وهـو مـا اثـر سـلبا علـى فعاليـة جهـود إعـادة الاعمـار. وبنـاءً علـى ذلـك، يبـرز هـذا النمـط كدليـل علـى ضـرورة أن تترافـق جهـود إعـادة الإعمـار مـع ضغـط دبلوماسـي فعـال مـن أجـل الوصـول إلـى حـل سياسـي دائـم، يحافـظ علـى حقـوق الفلسـطينيين ويضمـن عـدم هـدر الأمـوال التـي يتـم صرفهـا مـن قبـل الـدول المانحـة، لتفـادي أي حـروب مسـتقبلية ضـد قطـاع غـزة.

4
الاتجاهات المستقبلية

بناءً على التحديات المستمرة التي تواجه جهود إعادة الإعمار في قطاع غزة، كما تم ذكره سابقًا، يتضح أن العملية ستكون معقدة للغاية وغير قابلة للتوقع، وهي محاطة بالكثير من الشكوك. ومع ذلك، يبقى من الضروري المضي قدمًا في تحديد الركائز الأساسية التي ينبغي أن توجه استراتيجية إعادة الإعمار المستقبلية، مع الاستفادة من الدروس المستفادة من التجارب السابقة.

يسلط هذا الفصل الضوء على أربعة عناصر أساسية تعتبر حاسمة في تشكيل نهج أكثر فعالية واستدامة لإعادة الإعمار. وعلى الرغم من أن هذه العناصر لا تغطي كافة الجوانب، إلا أن وجودها يعد أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق نتائج ملموسة وطويلة الأمد.

إعادة تعريف إعادة الإعمار كعملية متعددة الأبعاد

في سياق قطاع غزة، كان النهج السائد في إعادة الإعمار أحادي الأبعاد إلى حد كبير، حيث ركز بشكل أساسي على الجانب المادي، مثل بناء البنية التحتية، المدارس، العيادات الصحية، المنازل، وأنابيب المياه، مع تجاهل جوانب أخرى لا تقل أهمية. لذلك، من الضروري إعادة النظر في هذا النهج التقليدي السابق، والاستفادة من الدروس السابقة، وتحويل إعادة الإعمار إلى عملية متعددة الأبعاد تشمل الأبعاد المادية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

البعد السياسي

لا يمكن إغفال البعد السياسي في عملية إعادة الإعمار، حيث أظهرت التجارب السابقة أن هذه الجهود لا يمكن أن تقتصر فقط على الجوانب الإنسانية والتقنية، إذ ستظل عملية إعادة الإعمار والتنمية غير مستدامة وغير قابلة للتحقق، إذا لم يتم معالجة جذور القضية بشكل جذري. لذلك، يجب أن ترتبط عملية إعادة الإعمار بعملية سياسية شاملة يتحقق من خلالها إنهاء الاحتلال والحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، وضمان حقوق الفلسطينيين في الحرية والعدالة وتقرير المصير. من هذا المنطلق وفي ظل غياب إطار سياسي واضح، ستقتصر عملية إعادة الإعمار على إصلاحات مؤقتة، وعليه من غير المتوقع ان تحظى على دعم المانحين، الذين قد يشعرون بعدم جدوى مساهماتهم في ظل بقاء الصراع مستمراً. لذلك، فإن تحقيق تقرير المصير الفلسطيني والتحرر من الاحتلال والحصار يشكلان شرطين أساسيين لتحقيق إعادة إعمار حقيقية وذات تأثير واستدامة في قطاع غزة.

الالتزامات القانونية للمجتمع الدولي

تتمثل التزامات المجتمع الدولي، بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، في فرض احترام القانون الدولي على إسرائيل، وضرورة إنهاء الاحتلال والحصار، للمضي قدماً في وقف دائرة التدمير وتكرار عمليات الإعمار الفاشلة التي شهدناها على مدار العقدين الماضيين. إضافة إلى ذلك، يجب على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الضغط على إسرائيل على انهاء الحرب من خلال منع تصدير شحنات الأسلحة، وضمان إنهاء الأعمال العدائية، والبدء الفوري بتقديم المساعدات الإنسانية، والمساهمة في إعادة الإعمار بشكل فعال.

التوجه الفلسطيني

على الصعيد الفلسطيني، يجب أن ترتبط عملية إعادة الإعمار بإنهاء الانقسام السياسي، وتعزيز الوحدة الفلسطينية، سواء على المستوى الجغرافي أو الاجتماعي، وحفظ الأمن والاستقرار في قطاع غزة، فضلاً عن الحفاظ على الوحدة السياسية بين قطاع غزة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما يجب أن تشمل عملية إعادة الإعمار بناء نموذج قيادي جديد، ونظام سياسي شامل، يخضع للمسائلة القانونية، ويمثل جميع فئات المجتمع الفلسطيني.

أما البعد الاقتصادي، الذي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالبعد السياسي، فهو ذو أهمية بالغة أيضًا. اذ ليس من الممكن تحقيق تنمية اقتصادية في قطاع غزة في حال استمرار الحصار، وإبقاء القطاع بعزلة تامة عن بقية الأراضي الفلسطينية والعالم. كما أنه لا يمكن تحقيق أي نوع من أنواع التنمية دون أن تكون هناك سيادة فلسطينية كاملة على حدود القطاع وموارده الطبيعية. أما البعد الاجتماعي، الذي يتم تجاهله في كثير من الأحيان، فيحتاج إلى اهتمام خاص. إذ من الضروري تطوير استراتيجية شاملة لمعالجة الصدمات النفسية والذهنية التي يعاني منها أهل قطاع غزة نتيجة الحروب المستمرة والظروف القاسية. إضافة إلى ذلك، يجب اتخاذ خطوات ملموسة لمواجهة التفتت المتزايد في نسيج المجتمع الفلسطيني، سواء داخل قطاع غزة أو بين قطاع غزة وبقية الأراضي الفلسطينية، من خلال تعزيز الوحدة الاجتماعية والنسيج الوطني.

ضمان المشاركة المحلية الشاملة

يجب أن يكون لفئات ولشرائح المجتمع المحلي الغزي تمثيل واضح في قلب البنية المؤسسية لأي عملية إعادة إعمار مستقبلية .
ن الضروري أن يكون النهج القائم في قطاع غزة هو نهجا تشاركيا محليا، وموجهًا داخليًا، من أسفل لأعلى، لتحقيق عملية إعادة إعمار فعالة ومستدامة، وتعزز الشعور بملكية المجتمع المحلي لرؤيته المستقبلية الخاصة به، والاستفادة من المعرفة والخبرة المحلية التي تم اكتسابها من جولات إعادة الإعمار السابقة، مع الاخذ بالاعتبار تحقيق احتياجات المجموعات الهشة داخل المجتمع، ودعم حقهم في تحقيق رؤيتهم لمستقبلهم.

على ضوء ما تقدم، من الضروري إنشاء لجنة شاملة ومتنوعة لإعادة الإعمار، تكون مسؤولة عن تصميم رؤيتهم الخاصة لعملية إعادة الإعمار، والتعاون بشكل وثيق مع المنظمات الدولية المانحة. يجب أن تمثل هذه اللجنة مجموعة واسعة من شرائح ونخب المجتمع الفلسطيني، مثل مراكز الفكر،

والمنظمات غير الحكومية، والبلديات، ومؤسسات المجتمع المدني، واتحادات رجال الأعمال، والنقابات، بالإضافة إلى الخبراء الفلسطينيين من الشتات. كما ينبغي أن تضم اللجنة وزارت السلطة الفلسطينية ذوي العلاقة بإعادة الإعمار في غزة، مثل وزارة التخطيط، والحكم المحلي، وممثلين عن الجسم الحاكم في اليوم التالي لقطاع غزة.

كما تمت الإشارة سابقاً، من الضروري إشراك فلسطيني الشتات في عملية إعادة الإعمار، نظرًا لدورهم الحيوي في هذا السياق، ومنوط عليهم المهام التالية في المقام الأول:

1. الضغط والمناصرة: العمل على نشر الوعي العالمي بالتحديات التي يواجهها قطاع غزة، والتواصل مع صانعي القرارات والسياسات في المجتمع الدولي ومع المنظمات الدولية.

2. الدعم المالي: إنشاء صناديق ائتمانية توفر آلية شفافة وموثوقة لتحويل الأموال والموارد إلى قطاع غزة للمساهمة في عملية إعادة الاعمار. ويمكن أن تشمل هذه الصناديق مجالات متعددة مثل صندوق الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية، مما قد يساهم في تنوع الموارد المتاحة، وتعزيز الوحدة الفلسطينية.

3. مشاركة الخبرات المهنية والتقنية: استثمار الخبرات والمعرفة المهنية والتقنية لدى الفلسطينيين في الشتات لدعم عملية إعادة الإعمار.

دمج الاستراتيجيات على المستوى الجزئي مع التخطيط على المستوى الكلي

يتطلب أي نهج معدل لإعادة الإعمار في قطاع غزة الى دمج الاستراتيجيات على المستوى الكلي مع خطط تفصيلية على المستوى الجزئي. هذا يعني انه في حين أن مشاريع البنية التحتية واسعة النطاق ضرورية، يجب أن يُخصص التخطيط لاحتياجات كل مجتمع على حدة، مع المحافظة على الخصائص المحلية، وذلك من خلال دراسة الأحياء بشكل فردي، وتنفيذ التدخلات المخصصة التي تلبي احتياجات وتطلعات كل منطقة مجتمعية على حدى.

تشجيع إنتاج الغذاء والتنمية الزراعية المستدامة

نظرًا لانعدام الأمن الغذائي الحاد في قطاع غزة، فإن إعادة بناء نظام الغذاء وتشجيع الإنتاج الزراعي للاستهلاك المحلي يُعدان من الأولويات. يجب توفير الأدوات اللازمة للمجتمع لتمكينهم من إنتاج السلة الغذائية المحلية، وبالتالي تقليل الاعتماد على المساعدات الإنسانية في المستقبل. علاوة على ذلك، يجب إعادة تقييم الإنتاج الزراعي صغير النطاق، وتشجيع التنمية الزراعية المستدامة كجزء من استراتيجية شاملة لبناء قاعدة إنتاجية للاقتصاد الفلسطيني، وكذلك لمواجهة الكارثة البيئية الناتجة عن الحروب المستمرة التي تشنها إسرائيل على القطاع.

5
الخاتمة

تناولت هذه الورقة بشكل نقدي استراتيجيات إعادة الإعمار السابقة في قطاع غزة، مسلطةً الضوء على العيوب الهيكلية الرئيسية لأليات الاعمار السابقة. وتطرقت الى كيفية معالجة هذه العيوب، والتحديات الكبيرة التي ستواجه عملية إعادة الإعمار القادمة بسبب حجم الدمار الهائل، وعدم اليقين بشأن نهاية الحرب، وغياب هيكل حوكمة واضح المعالم لليوم التالي للحرب، والتحديات المالية الكبيرة المرافقة لعملية الاعمار. وعلى الرغم من تلك الصعوبات التي تم ذكرها، هناك فرصة لصياغة رؤية قابلة للتنفيذ لعملية إعادة إعمار أفضل عن سابقاتها. لتحقيق ذلك، من المهم ضمان إنهاء الحصار والاحتلال الإسرائيلي ومعالجة الأبعاد المختلفة لعملية إعادة الإعمار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمادية. كما أنه من الضروري يكون الفلسطينيين في قلب حدث صياغة وتنفيذ عملية الاعمار، واعتماد نهج قائم على المستوى الجزئي بالتوازي مع التخطيط على المستوى الكلي، وإعادة بناء الأنظمة الحيوية مثل إنتاج الغذاء، والعمل على انهاء دوامة التدمير والحروب المتكررة في قطاع غزة.

المراجع

أرييل جولد (2021): إعادة إعمار غزة كانت فاشلة، The Nation، 03/12/2021.
The Reconstruction of Gaza Has Been a Failure | The Nation

أنقذوا الأطفال (2024): أطفال غزة المفقودون: أكثر من 20,000 طفل يُعتقد أنهم مفقودون أو مختفون أو محتجزون أو مدفونون تحت الأنقاض أو في مقابر جماعية، 24/06/2024.

Gaza's missing children: Over 20,000 children estimated to be lost, disappeared, detained, buried under the rubble or in mass graves | Save the Children International

أوكسفام (2021): لا تزال تخوض المياه. مراجعة لست سنوات من آلية إعادة إعمار غزة والوضع المائي الكارثي في القطاع، 22/03/2024.

Still treading water | Oxfam International

أيدان لويس (2024): خطر المجاعة الشديد مستمر في غزة، يقول المراقب العالمي للجوع، رويترز، 26/06/2024.

High risk of famine persists across Gaza, global hunger monitor says | Reuters

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2024) (UNDP): تقرير جديد للأمم المتحدة: آثار الحرب أرجعت التنمية في غزة إلى الوراء بما يعادل 69 عامًا، 22/10/2024.

New UN report: Impacts of war have set back development in Gaza by as much as 69 years | United Nations Development Programme

البنك الدولي (2017): تقرير المراقبة الاقتصادية إلى لجنة الاتصال المخصصة، 18 سبتمبر.

documents1.worldbank.org/curated/pt/326211522099010647/text/AHLC-Report-September-2017.txt

الجزيرة (2024a): إعلان وباء شلل الأطفال في غزة كعلامة جديدة على تفاقم الأزمة الصحية، 29/07/2024.

Polio epidemic declared in Gaza in latest sign of worsening health crisis | Israel-Palestine conflict News | Al Jazeera

الجزيرة (2024b): غزة ستحتاج إلى أكبر جهود إعادة إعمار بعد الحرب منذ عام 1945، تقول الأمم المتحدة، 02/05/2024.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016) (PCBS): في الذكرى الـ68 للنكبة الفلسطينية، بيان صحفي.

Press_En_Nakba2016E.pdf

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2024a) (PCBS): الشهداء.

PCBS | Martyrs

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2024b) (PCBS): المباني المدمرة.

PCBS | Destroyed Buildings

خطيب، ر. / ماكي، م. / يوسف، س. (2024): عد القتلى في غزة: صعب ولكنه ضروري، The Lancet، 404 (10449)، 20/07/2024.

Counting the dead in Gaza: difficult but essential - The Lancet

فاينانشال تايمز (2024): حرب إسرائيل وحماس - في الخرائط والرسوم البيانية. دليل مرئي للصراع وتأثيره الإقليمي، 27/09/2024.

The Israel-Hamas war in maps and charts

لجنة الأمم المتحدة لحقوق الفلسطينيين (2016) (UNISPAL): إعادة إعمار غزة – تعهدات المانحين – مقال البنك الدولي،

Reconstruction Gaza - Donor Pledges - World Bank article - Question of Palestine

المراقب الأورومتوسطي لحقوق الإنسان (2023): 200 يوم من الهجمات العسكرية على غزة: حصيلة وفيات مروعة وسط فشل دولي في وقف الإبادة الجماعية للفلسطينيين، 24/04/2024.

200 days of military attack on Gaza: A horrific death toll amid intl. failure to stop Israel's genocide of Palestinians

المراقب الأورومتوسطي لحقوق الإنسان (2023): إسرائيل تضرب قطاع غزة بما يعادل قنبلتين نوويتين، 02/11/2023.

Israel hits Gaza Strip with the equivalent of two nuclear bombs

مركز أبحاث من يستفيد (2016): إعادة إعمار غزة. صفر مباني، أرباح هائلة.

Who Profits - The Israeli Occupation Industry - Reconstruction of Gaza

مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني (2021) (CHS): إعادة إعمار غزة. الحاجة إلى تحول جذري في استراتيجية إعادة الإعمار، ملخص سياسي.

Rebuilding Gaza En.pdf

معتز الحلاق (2021): دائرة غزة المفرغة من الحرب والهدنة وإعادة الإعمار. "لقد عدت إلى نقطة الصفر"، The New Humanitarian، 09/06/2021.

The New Humanitarian | Gaza's vicious circle of war, truce, and reconstruction

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (2019) (OCHA): تحسينات على آلية استيراد المواد المحظورة إلى غزة قد تسهل تنفيذ التدخلات الإنسانية، 18/03/2019.

Improvements to the mechanism for the import of restricted items to Gaza likely to facilitate implementation of humanitarian interventions | United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs - occupied Palestinian territory

مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ((UNSCO) 2017): تقرير إلى لجنة الاتصال المخصصة، 01/05/2017.

Report to the Ad Hoc Liaison Committee, 1 May 2017 - occupied Palestinian territory | ReliefWeb

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية: (2025) (OCHA)

https://www.ochaopt.org/content/reported-impact-snapshot-gaza-strip-14-january-2025

عن المؤلفة

نور عرفه زميلة في مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط، حيث تشارك في قيادة برنامج الاقتصاد السياسي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تركز على الاقتصاد السياسي في المنطقة، علاقات الدولة مع قطاع الأعمال، استراتيجيات بناء السلام، الترابط بين التنمية والأمن، والشؤون الفلسطينية-الإسرائيلية.
نور عرفة هي زميلة في مركز مالكولم هـ. كير كارنيجي للشرق الأوسط، حيث تشارك في قيادة برنامج الاقتصاد السياسي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تركز أبحاثها على الاقتصاد السياسي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وعلاقات الدولة مع قطاع الأعمال، استراتيجيات بناء السلام، العلاقة بين التنمية والأمن، والشؤون الفلسطينية – الإسرائيلية. تحمل درجة الدكتوراه من جامعة أكسفورد كطالبة بمنحة رودس، ودرجة الماجستير من جامعة كامبريدج، ودرجة بكالوريوس مزدوجة من معهد العلوم السياسية في باريس وجامعة كولومبيا.

حول المشروع

"وجهات نظر فلسطينية حول إعادة إعمار غزة" هو مشروع مشترك تنفذه مؤسسة فريدريش إيبرت (FES) والمعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية (SWP). تركز الأوراق البحثية المنشورة في إطار هذا المشروع على الاحتياجات والأولويات الفلسطينية فيما يتعلق بمجموعة من المواضيع المتعلقة بالتعافي المبكر وإعادة إعمار قطاع غزة بعد حرب 2023/2024.

في هذا السياق، لا يتم النظر إلى قطاع غزة باعتباره كيانًا منفصلاً، بل باعتباره جزءًا من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل منذ عام 1967. كما يتم النظر هنا بأن جميع الخطوات، سواء كانت قصيرة أو طويلة الأمد، يجب أن تكون متوافقة مع مبدأ تقرير المصير الفلسطيني. الهدف هو تسليط الضوء على الأفكار الرئيسية المستمدة من التجارب والخبرات الفلسطينية وإدخالها في النقاش الدولي. تغطي الأوراق مجموعة من الموضوعات مثل الترتيبات الأمنية، والإصلاح السياسي، ودور المرأة، والتخطيط الحضري من أجل التعافي وإعادة الإعمار. وجهات النظر هذه تعكس آراء المؤلف فقط.

فريق التحرير: د. أسامة عنتر، د. فريدريكا ستوليس، د.كونستانتين فيتشيل (FES)، د. موريل أسيبورغ (SWP)، أ. عمر شعبان (Pal-Think)

طبع

تم النشر بواسطة:
مؤسسة فريدريش إيبرت مكتب فلسطين
صندوق بريد 25126
شارع جبل الزيتون 27
91251 القدس
البريد الإلكتروني: info.pal@fes.de

جهة الإصدار:
مؤسسة فريدريش إيبرت | مكتب فلسطين | القدس

مسؤولية التحرير:
ماريا ديلاسيغا، المديرة المقيمة، مؤسسة فريدريش إيبرت - مكتب فلسطين

الاتصال/الطلب: info.pal@fes.de
ترجمة من اللغة الانجليزية: نجمة حداد
التصميم: Artistic Workshop

إن الآراء الواردة في هذا المنشور لا تعبر بالضرورة عن آراء مؤسسة فريدريش إيبرت (FES) أو المعهد الألماني للشؤون الدوليّة والأمنيّة (SWP). ولا يجوز استخدام الوسائط التي تنشرها مؤسسة فريدريش إيبرت لأغراض تجارية دون الحصول على موافقة خطية من مؤسسة فريدريش إيبرت.

© 2025